الأمم المتحدة

E/CN.5/2007/NGO/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 December 2006
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخامسة والأربعون

٧ -١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة الموضوع ذو الأولوية: تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من منظمة العمل العالمي من أجل الشيخوخة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقي الأمين العام البيان التالي الذي يجرى تعميمه عملا بأحكام الفقرتين ٣٠ و٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.5/2007/1.

06-65425 (A) 221206 221206

بيان

١ - في إطار النظر في موضوع: تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، **تحث منظمة العمل العالمي من أجل الشيخوخة لجنة التنمية الاجتماعية على أن تحيط علما بالأدلة التي قدمتها** الرابطة الدولية لمساعدة المسنين بشأن المعاشات التقاعدية الاجتماعية. فهي تبرهن على الكيفية التي يسهم بها المعاش التقاعدي الاجتماعي الشامل (غير القائم على الاشتراكات) في الحد من فقر المسنين، ويعزز حقوق الإنسان لأشد الناس فقرا، ويحسن فرص الحياة أمام الأطفال الضعفاء في البلدان النامية.

٢ - ونحث اللجنة على أن تعمل بهمّة من أجل تشجيع الدول الأعضاء على النظر في هذه الأدلة من أجل توسيع نطاق نظام المعاشات التقاعدية الاجتماعية الشاملة في البلدان النامية وإرساء قاعدته. ونحث أيضا الدول الأعضاء على دعم الآليات العالمية والوطنية لتمويل مثل هذه الخطط وتنفيذها. وبذلك فإنها ستقيم الدليل من خلال برامجها على الوفاء بالتزامات خطة عمل مدريد للشيخوخة، لعام ٢٠٠٢.

وفيما يلي بعض النقاط المعروضة للنظر:

٣ - الآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية للمعاشات التقاعدية الاجتماعية

بفضل المعاش التقاعدي يمكن للمسنين الحصول على وجبة يومية واحدة على الأقل، والوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الائتمان والرعاية الصحية والمياه، والاستثمار في الأنشطة المدرة للدخل والصحة والتعليم لمعاليهم. وبفضل المبالغ النقدية المنتظمة المقدمة في شكل معاشات تقاعدية اجتماعية، يتمكّن المسنون من الرجال والنساء من إعالة من في رعايتهم من الأطفال الذي يتمهم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الصراع أو حالات الطوارئ. وتساعد المعاشات التقاعدية الاجتماعية على كسر دائرة الفقر المزمن الذي تتوارثه الأجيال.

٤ - المعاشات التقاعدية الاجتماعية تساعد على الحد من الفقر المدقع والجوع

يمكن أن تساهم المعاشات التقاعدية الاجتماعية في بلوغ هذا الهدف عن طريق الحد من عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، والتأثير مباشرة في وضعهم الغذائي. ففي جنوب أفريقيا، خفّضت المعاشات التقاعدية من عدد الأشخاص الذين يعيشون دون عتبة الفقر بنسبة ٥ في المائة (٢,٢٤ مليون نسمة). وفي شيلي، انتقل ٥٥ في المائة من متلقي المعاشات التقاعدية الاجتماعية في إطار برنامج المعاشات التقاعدية لمساعدة المسنين

(PASIS) من مستوى الفقر المدقع إلى مستوى الفقر، وتحرر ٤٥ في المائة من ربقة الفقر مطلقا. ويمكن أن تزيد المعاشات التقاعدية في حصة الاستهلاك الوطني الخاصة بأشد الناس فقرا ونسبتهم ٥ في المائة من مجموع السكان. وتزيد المعاشات في إيرادات هذه الفئة من السكان بنسبة ١٠٠ في المائة في البرازيل وبنسبة ٥٠ في المائة في جنوب أفريقيا. وتساعد خطة ليسوتو للمعاشات التقاعدية الاجتماعية، المنفذة في عام ٢٠٠٤، المستفيدين على اقتناء مواد ذات قيمة غذائية أكبر لأنفسهم ولأفراد أسرهم.

٥ - مساهمة المعاشات التقاعدية الاجتماعية في جدول أعمال حقوق الإنسان

الضمان الاجتماعي في سن الشيخوخة وغيرها من فترات الضعف حق معترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والمعاشات التقاعدية الاجتماعية دعامة لحقوق المسنين في الضمان الاجتماعي. وتدعم المعاشات التقاعدية الاجتماعية أيضا حقوق المسنين في التنمية التي أقرها الإعلان السياسي لخطة عمل مدريد بشأن الشيخوخة لعام ٢٠٠٢. ومن شأن توفير الدول لاستحقاقات مثل المعاشات التقاعدية الاجتماعية أن يدعم الحكم الرشيد ويعزز العقد الرابط بين المواطن والدولة، وفضلا عن أن المعاش التقاعدي الاجتماعي يدعم تماسك النسيج الاجتماعي وآليات كفاح الأسر المعيشية، فإنه يقلص عدم المساواة بين الجنسين من حيث الدخل ونوعية الحياة بين المسنين من النساء والرجال.

٦ - المعاشات التقاعدية الاجتماعية تهدف بالفعل إلى تقديم المعونة بأقل تكلفة

يتلقى ٥،٥ ملايين مسن فقير في البرازيل معاشات تقاعدية تعادل قيمتها، ٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبمجرد أن يتلقى فرد واحد من أفراد الأسرة معاشا تقاعديا فإن ذلك يقلل بنسبة ١٨ في المائة من احتمال أن تصبح الأسرة المعيشية فقيرة. وفي جنوب أفريقيا، يتلقى مليونا فقير من المسنين معاشات تعادل قيمتها ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبمجرد أن يتلقى فرد واحد من أفراد الأسرة معاشا تقاعديا فإن ذلك يقلل بنسبة ١٢,٥ في المائة من احتمال أن تصبح الأسرة المعيشية فقيرة.

وتستهدف المعاشات التقاعدية الاجتماعية المسنات اللائي يصنفن ضمن أشد الناس فقرا وضعفا في البلدان النامية. وتوفر المعاشات التقاعدية الاجتماعية الإعالة للأطفال، وتجلب لهم منافع تعليمية وتغذوية.

٧ - المعاشات التقاعدية الاجتماعية تحسن فرص الحياة أمام الأطفال اليتامى والمستضعفين

تشير الدراسات الحديثة في جمهورية تترانيا المتحدة، التي ليس بها نظام معاشات تقاعدية اجتماعية، إلى أن ١ ٠٠٠ طفل فقط من بين كل ١٤٦ ٠٠٠ طفل أيتمه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يلتحقون بالمدارس الثانوية، لأن الأجداد المعيلين لهم عاجزون عن دفع الرسوم. بيد أن خطة نموذجية في زامبيا لتوفير موارد نقدية للمسنين الذين يعيلون أيتاما قد حسنت من معدلات الالتحاق بالمدارس. وبالمثل، فإن المعاشات التقاعدية الاجتماعية لها فضل في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس في الأرياف البرازيلية ، ولاسيما في صفوف الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ١٤ عاما. وفي جنوب أفريقيا، فإن قامة الفتيات اللائي يعشن في أسر معيشية تضم مُسنّة تتلقى معاشا تفوق قامة غيرهن من الفتيات اللائي يعشن في أسر معيشية بها مسنّة لا تتلقى معاشا بثلاثة أو أربعة سنتمترات.

٨ - المعاشات التقاعدية الاجتماعية قابلة للتنفيذ وتكاليفها في المتناول

إن تكاليف توفير الاستحقاقات الشاملة لا تتجاوز إمكانيات البلدان التي تعوزها الموارد. وعلى سبيل المثال، فإن تكاليف تنفيذ خطط المعاشات التقاعدية الاجتماعية على نطاق واسع تقل عن ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ناميبيا وعن ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا. وتوفير المعاشات التقاعدية الاجتماعية الشاملة للمسنين أبسط من الناحية الإدارية وأقل تكلفة من الاستحقاقات المرتبطة بمستوى إمكانياتها. وعلى سبيل المثال، فإن تكاليف الإدارة لا تمثل سوى ما بين ٢ و ٣ في المائة من تكاليف المعاشات التقاعدية الشاملة في بوتسوانا وموريشيوس.

٩ - الإرادة السياسية لدعم هذه الخطة متوفرة في أفقر البلدان

نظم الاتحاد الأفريقي وحكومة زامبيا، بمساعدة من الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، في آذار/مارس ٢٠٠٦، مؤتمرا إقليميا لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي عن التحويلات النقدية كوسيلة للحماية الاجتماعية. وأهاب ''إعلان لفينغستون'' الصادر عن المؤتمر، والذي أيده ١٣ بلدا، بالحكومات الأفريقية أن تضع خططا وطنية ذات تكلفة محسوبة للتحويلات النقدية خلال ثلاث سنوات، يجري إدماجها ضمن الخطط الإنمائية الوطنية وضمن الميزانيات الوطنية، ويكون باستطاعة شركاء التنمية أن يكملوها. وتمت الإشارة تحديدا إلى توسيع نطاق نظام المعاشات التقاعدية الاجتماعية وإرساء قاعدته، فضلا عن منح الأطفال والإعاقة.

المصدر: www.helpage.org/Researchandpolicy/Socialprotection